



المجلة الشهرية – حزيران 2020

الأصدقاء الأعزاء،



أقوم كلّ ستة أشهر أقوم بتقديم تقرير عن أنشطتنا إلى سفراء اللجنة السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي. وقد قدّمت يوم الثلاثاء الماضي عرضاً في هذا السياق عبر رابط الفيديو، وأجرينا نقاشاً ممتازاً عقب ذلك.

كانت الأشهر الستة الماضية بمثابة قصة ذات شقين متشابهين جداً في الوقت، ولكنهما مختلفين جداً في المحتوى. فمنذ كانون الأول من العام الماضي حتى نهاية شباط من هذا العام، كنا نحرز تقدماً مطّرداً في تنفيذ ولايتنا الاعتيادية، بما في ذلك دعم الخطط الاستراتيجية لوزارة الداخلية وقطاع العدل والمضي قدماً في أنشطتنا التوجيهية لشركائنا الفلسطينيين.

ثم جاء شهر آذار، حيث كان علينا، وكحال العديد من المؤسسات الأخرى، الاستجابة لوضع جديد تماماً. ويسعدني أن أقول أننا تمكّنا من التكيف، وقدّمنا الدعم لشركائنا الفلسطينيين بطرق جديدة.

تمكّنّا في الشهر الماضي من تزويد أصدقائنا في الشرطة المدنية الفلسطينية بمعدات للوقاية الشخصية وأدوات للتعقيم بقيمة 60.000 يورو لتغطية احتياجاتهم للأشهر الثلاثة المقبلة. كما سنقدّم في الأيام المقبلة منحة مماثلة للنيابة العامة بقيمة 45000 يورو بالإضافة إلى منحة تشمل معدات لتكنولوجيا المعلومات بقيمة 50.000 يورو لمؤسسات العدالة الفلسطينية (وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى ، ديوان الفتوى والتشريع، المعهد القضائي الفلسطيني) من أجل المساعدة في دعم العملية الهامة للرقمنة والعمل عن بعد.

كما أننا نواصل طوال هذا الوقت القيام بعملنا الاعتيادي. وفي النشرة الإعلامية لهذا الشهر، نسلط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز التمثيل القانوني المبكر في الضفة الغربية، وكذلك دعمنا لزيادة تمثيل المرأة في قطاع العدالة.

هناك الكثير من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. إلا أننا، وإلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة مؤسسات الاتحاد الأوروبي، سنحافظ على دعمنا لحل الدولتين عن طريق التفاوض، وسنواصل لعب دورنا في دعم الشرطة ومؤسسات سيادة القانون لدولة فلسطينية مستقبلية. ويمكن- في عالم يسوده عدم اليقين- لأصدقائنا الفلسطينيين على الأقلّ التأكد من ذلك.

مع أطيب التحيات،

كاوكو

كاوكو التوما

رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون

البعثة الأوروبية تقدّم للشرطة المدنية الفلسطينية معدات حماية
ومواد تعقيم بقيمة 60.000 يورو دعماً للمكافحة المستمرة
لنفايروس كورونا



"إن الشرطة المدنية الفلسطينية تقوم بواجبها في خدمة الجمهور في ظروف صعبة للغاية. عناصر الشرطة في الخطوط الأمامية ليس لديهم خيار للعمل من المنزل، ويجب تزويدهم بمعدات الحماية اللازمة. ولكي يتم الحفاظ على سلامة الجمهور، يجب الحفاظ على سلامة منتسبي الشرطة كذلك. نحن سعداء للغاية لتقديم المساعدة التي طلبها شركاؤنا في الشرطة المدنية الفلسطينية، ونود أن نشيد بشجاعتهم وتفانيهم خلال هذه الفترة العصيبة"، هذا ما قالته السيدة كاتيا دومينيك، نائب رئيس البعثة بتاريخ 19 أيار، حيث التقت مع الحفاظ على مسافة آمنة بالعقيد طارق دوابشة، نائب رئيس ديوان مدير عام الشرطة/ مسؤول التنسيق

الدولي في الشرطة المدنية الفلسطينية لتسليم معدّات للحماية الشخصية وأدوات للتعقيم بقيمة 60.000 يورو.

👉 <https://eupolcopps.eu/ar/node/5689>

"ستكون المحاكمة أكثر عدالة إذا كان للمدّعى عليه محام منذ البداية"



تقول السيدة كارين لاندستروم-كرون، خبيرة العدالة الجنائية في بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون، والتي تعمل حاليًا على مشروع من أجل تعزيز إمكانية وصول جميع المشتبه

بهم في الضفة الغربية إلى محامين في أبكر وقت ممكن: "إن التمثيل المبكر هو بشكل أساسي الحق في حضور محام منذ اللحظة التي تشتبه فيها هيئات إنفاذ القانون لأول مرة في أنك ربما ارتكبت جريمة". في الوقت الحالي، يسمح التشريع الفلسطيني بحضور المحامين فقط عند البدء بالتحقيق الرسمي على مستوى النيابة. ومع ذلك، هناك فترة ما قبل التحقيق حيث يمكن للمكلفين بإنفاذ القانون جمع الأدلة وأخذ أقوال المشتبه به لمدة 24 ساعة دون حضور محام. وبناءً على خبرتها في جرائم الأحداث والجرائم الجنسية في بلدها الأم السويد، تعتقد السيدة لاندستروم-كرون أن جودة العدالة تتحسن بشكل كبير إذا كان المحامون موجودين في أبكر وقت ممكن.

📄 <https://eupolcopps.eu/ar/node/5694>

"ينبغي أن تكون هناك قذوات لتحثي بها النساء"



السيدة لينا زيترغرين هي قاضٍ في المحكمة العليا في بلدها الأم السويد. وقد انضمت إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون في شهر تشرين أول من العام الماضي كخبيرة في العدالة الجنائية. ومن خلال دورها التي تقوم به في مكان عملها في رام الله، تشارك السيدة زيترغرين في عدد من المشاريع المصممة لدعم التغييرات في نظام العدالة الجنائية الفلسطينية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمحاكمة العادلة، وحماية الشهود، ومكافحة الفساد، والوصول إلى العدالة. ولكن إذا طلبت منها ذكر مشروع قريب من قلبها بشكل خاص، فستبدأ على الفور بالحديث عن عملها في توجيه وتمكين المحاميات.

تقول السيدة زيترغرين: "كوني من بلد مثل السويد، هذا البلد الذي تتم فيه مناقشة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي منذ زمن طويل والذي لديه سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة، أجد أنه من المهم تمكين المرأة في كل مكان. الفكرة تكمن في أن تجد النساء نماذج يحتذين بها وأن يعملن على زيادة تأثيرهن في المهن التي يزاولنها".

 <https://eupolcopps.eu/ar/node/5692>



عنوان المراسلة

newsletter@eupolcopps.eu

هل ترغب في إلغاء الاشتراك في هذه النشرة الإخبارية؟

يرجى إرسال بريد إلكتروني إلينا وطلب الإلغاء